

Distr.: General
5 July 2022
Arabic
Original: English



عملية الأمم المتحدة في قبرص

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

- 1 - يغطي هذا التقرير عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (القوة) التطورات التي استجّدت في الفترة من 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 14 حزيران/يونيه 2022. وهو يتضمن تحديثاً لسجل الأنشطة التي قامت بها القوة عملاً بقرار مجلس الأمن 186 (1964) وقراراته اللاحقة، وآخرها القرار 2618 (2022)، وذلك منذ صدور تقريرَي المؤرخين 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2021/1110) وعن بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص (S/2021/1109).
- 2 - وفي 14 حزيران/يونيه 2022، بلغ قوام العنصر العسكري 797 فرداً (697 رجلاً و 100 امرأة، أي 12,5 في المائة من النساء لجميع الرتب، مقارنةً بالهدف العام لعمليات السلام البالغ 7,5 في المائة من النساء)، في حين بلغ قوام عنصر الشرطة 67 فرداً (38 رجلاً و 29 امرأة، أي 43 في المائة من النساء، مقارنةً بالهدف العام الإجمالي البالغ 23 في المائة من النساء) (انظر المرفق).

ثانياً - التطورات الهامة

- 3 - في غياب احتمالات عقد محادثات تسوية بين الطرفين، ظلت ثقة الجمهور في إمكانية التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن سبل المضي قدماً منخفضة، مع تركيز الاهتمام بشكل رئيسي على مسائل داخلية في كلتا الطائفتين. وكل ما تمخض عنه النقاش العام بشأن مسألة قبرص هو إظهار التباين في موقفي الجانبين بوجه عام. وأدى عدم استقرار المشهد السياسي الداخلي على جانبي الجزيرة إلى نشوء تحديات إضافية. وساهمت أعمالٌ قام بها كلا الطرفين في المنطقة العازلة والمناطق المتاخمة لها، واستمرار العقبات التي تحول دون التجارة والتواصل بين الطائفتين، وعدم توقف الخطاب الاستقزازي، وعدم إحراز تقدم في معالجة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزء المسيّج من فاروشا، في زيادة تعميق انعدام الثقة.
- 4 - وخلال الاجتماعات الثلاثية التي تعقد أسبوعياً، اتفق ممثلُ زعيم القبارصة اليونانيين، السيد نيكوس أناستاسيادس، وممثلُ زعيم القبارصة الأتراك، السيد إرسين تثار، والممثلُ الخاص/نائب المستشار الخاص،



على عزل عمل اللجان التقنية عن الديناميات السياسية الأوسع نطاقا المتعلقة بمشكلة قبرص. وفي وقت لاحق، توصلوا إلى عدد من الاتفاقات الثنائية الجديدة بشأن التعاون في مجالات الجريمة والمسائل الجنائية، ومشاركة المرأة في عملية التسوية، والتعاون في مجال البيئة، والعديد من المسائل الأخرى (يرد بيانها بصورة أوفى في جزء لاحق من هذا التقرير وفي التقرير المتعلق بمساعي الحميدة (S/2022/534)).

5 - وظلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تخلف أثارا سلبية اجتماعية واقتصادية في مختلف أنحاء الجزيرة، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة على كل جانب، مما ترك الشمال في وضع ضعيف للغاية. وكان التعاون جيدا بين الجانبين فيما يتعلق بالتدابير المتصلة بجائحة كوفيد-19 عند المعابر، وتم بقيادة خبراء الصحة في اللجنة التقنية المعنية بالصحة. واستنادا إلى البيانات التي يجري تبادلها داخل اللجنة كل أسبوعين، تم تعديل المستوى الوبائي بانتظام وتخفيف التدابير تدريجيا، مما يسهل عبور الأشخاص. وأدت تداعيات الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الجزيرة.

ثالثا - أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

6 - كان لعدم إحراز تقدم صوب تسوية المشكلة القبرصية تأثير على عمل القوة. فقد ارتبط تراجع الثقة وتزايد التوترات السياسية بزيادة في إجراءات الجانبين تحدت السلطة المنوطة بالبعثة واعتبر الجانب الآخر كل إجراء منها استفزازيا دونما استثناء. وأدت هذه الإجراءات بدورها إلى جعل الظروف أقل مؤاتاة للتوصل إلى حل.

7 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت زيادة في حالات كوفيد-19 في مطلع عام 2022، تلاها انخفاض في نيسان/أبريل. ورغم وجود تدابير داخلية صارمة فيما يتعلق بالحجر الصحي ومتطلبات الاختبار والمبادئ التوجيهية التي تحد من التواصل المادي المباشر، واصلت القوة تسجيل إصابات بكوفيد-19 في صفوف أفرادها، حيث بلغ عدد الحالات التي تم تحديدها والتعامل معها على مدى الفترة المشمولة بالتقرير 262 حالة (201 حالة في صفوف العسكريين و 13 في صفوف شرطة الأمم المتحدة و 48 في صفوف الأفراد المدنيين). ولم تكن هناك حالات تلقي العلاج في المستشفيات أو مرض شديد، وبنهاية الفترة المشمولة بالتقرير كانت الأعداد قد انخفضت إلى مستوى عدم وجود حالات نشطة.

ألف - منع التوترات في المنطقة العازلة وما حولها

8 - أدت التداعيات الاقتصادية الكبيرة المترتبة في الجزيرة من جراء جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، ولا سيما على السياحة، إلى تفاقم الوضع الصعب بالفعل في الشمال الناجم عن انخفاض قيمة الليرة التركية واستمرار القيود الشديدة على إمكانية مزاولة التجارة، وأدت إلى مخاوف من حدوث ما أسماه البعض في الشمال انهيارا اقتصاديا. واتسعت الفجوة الاقتصادية بين الجانبين بصورة كبيرة، لتقضي لا إلى تفاقم التوترات السياسية فحسب وإنما أيضاً إلى حفز مختلف أنواع الاتجار غير المشروع عبر المنطقة العازلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق النار على دورية تابعة للقوة من قبل أشخاص يشتبه في أنهم متجرون، وظلت سلامة المنطقة العازلة محفوفة بالتحديات.

9 - وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن إلى الجانبين باحترام السلطة المنوطة بالبعثة فيما يتعلق بالمنطقة العازلة، استمرت التحديات تحدث من خلال أعمال البناء غير المأذون بها،

مما عرض سلامة المنطقة العازلة للخطر. ولم تتم إزالة سياج الأسلاك الشائكة اللولبية غير المأذون به الذي بني في وقت مبكر من عام 2021 بالتوازي مع خط وقف إطلاق النار الجنوبي، والممتد لمسافة 12 كيلومترا داخل المنطقة العازلة. وبدلا من ذلك، أضيفت خمس بوابات جديدة وأبلغت القوة بخطط لإقامة سياج آخر ستمتد 7,5 كيلومترات منه داخل المنطقة العازلة، وهو ما سيشكل تعديلات في أماكن تتجاوز خط وقف إطلاق النار الجنوبي بمسافة تصل إلى 235 مترا. إضافة إلى ذلك، أشار القبارصة اليونانيون إلى أنه سيتم نشر المزيد من تكنولوجيا المراقبة على طول خط وقف إطلاق النار الجنوبي لردع المهاجرين وملتسمي اللجوء غير الشرعيين عن العبور جنوباً، وأنه سيتم إنشاء قوة رسمية جديدة قوامها 300 شخص للغرض ذاته. وأثارت القوة في هذا السياق اقتراحا بإخلاء خطي وقف إطلاق النار من الأفراد (انظر الفرع باء)، ويساورها القلق من أن يؤدي نشر القدرة الشرطية الجديدة إلى عمليات توغل جديدة مزمنة في المنطقة العازلة.

10 - وفي فاروشا، لم تُتخذ أي خطوات لمعالجة الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراره 2618 (2022) إلى التراجع الفوري عن مسار الإجراءات المتخذة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020. ووقعت تطورات إضافية غير مأذون بها، منها ترميم مقبرة برتيف باشا وافتتاحها في 28 نيسان/أبريل داخل المنطقة المسيجة في البلدة والقيام في 10 أيار/مايو بمزيد من أعمال التطوير لشريط إضافي بطول 145 مترا من الشاطئ في منطقة فتحت للجمهور في عام 2021. وكان هذان التطوران كلاهما موضوع احتجاجات قوية من مختلف مستويات طائفة القبارصة اليونانيين. واستمرت أعمال إزالة النباتات، والأعمال الكهربائية، ورفض الطرقات، وبناء السياجات، المبلغ عنها سابقا. وواصل العديد من الزوار، القبارصة والأجانب على السواء، زيارة الأجزاء من البلدة التي جرى تدريجيا فتحها للجمهور. ورصدت القوة مرة أخرى عمليات تحليق استخدمت فيها مركبات جوية تجارية موجهة عن بعد، ترتبط في تقدير البعثة برصد زيارات المدنيين. ولم تلاحظ البعثة أي تغيير ذي شأن في الجزء الذي تشكل مساحته نسبة 3,5 في المائة من فاروشا الذي أعلن في تموز/يوليه 2021 أن الصفة العسكرية قد رفعت عنه تمهيدا لتجديده. بيد أن وصول دوريات القوة إلى فاروشا يظل مقيدا بشدة منذ عام 1974. ورفعت في نيسان/أبريل 2022 القيود الإضافية التي فرضتها قوات الأمن القبرصية التركية في أيلول/سبتمبر 2021، وذلك عقب اتصالات أجرتها البعثة على الصعيدين السياسي والعسكري.

11 - وفيما يتعلق بوضع فاروشا، تواصلت القوة الاسترشاد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبناء على ذلك، أعربت البعثة والأمانة العامة مرارا عن القلق إزاء التطورات التي تحدث في الجزء المسيج من البلدة. ولا تزال الأمم المتحدة تحمّل حكومة تركيا المسؤولية عن الحالة في فاروشا.

12 - ورغم أن المنطقة العازلة هي منطقة يُحظر فيها تحليق الأصول الجوية غير التابعة للأمم المتحدة، فقد تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقوع انتهاكات للمجال الجوي، ولا سيما باستخدام مركبات جوية موجهة عن بعد من المركبات التجارية المتاحة في السوق.

باء - منع تجدد القتال والحفاظ على الوضع العسكري القائم

13 - استمر الاتجاه نحو زيادة عسكرة الجزيرة بشكل عام على كلا الجانبين. وتعتقد القوة أن هذا الاتجاه مرتبط، جزئيا على الأقل، بعدم إحراز تقدم نحو إجراء مفاوضات سلام رسمية. وفي حين ظلت التوترات العسكرية منخفضة، فإن الأنشطة العسكرية الانفرادية غير المأذون بها التي قامت بها القوتان المتواجهتان

بالقرب من المنطقة العازلة وداخلها شكلت بدورها مصدرا للتوتر السياسي. وما برحت هذه الانتهاكات تتزايد باطراد، عدداً وشدةً، منذ عام 2018. وقد اتُخذت إجراءات أكثر جراءة، مما أثار ردود أفعال مثيرة للقلق بالقدر نفسه.

14 - وأدت عدة فئات من الانتهاكات إلى تعميق التصور بأن المنطقة العازلة هي "حدود صلبة". فقد نُشر على طول خط وقف إطلاق النار الجنوبي 51 موقعا خرسانيا جاهزا جديدا لإطلاق النار، ليصل بذلك مجموع هذه المواقع منذ عام 2019 إلى 290 موقعا. وخُفر خندق بطول 1,6 كيلومتر مواز لخط وقف إطلاق النار الشمالي في شمال نيقوسيا، تدخل أجزاء منه في المنطقة العازلة، وهو بناء تعتبره قوة الأمم المتحدة عسكريا في طابعه ويشكل بالتالي انتهاكا على كامل طوله. وكانت هناك دلائل على أن هذا البناء هو رد، على الأقل جزئيا، على المواقع الخرسانية الجاهزة لإطلاق النار المنشورة في الجنوب، وربما على سياج الأسلاك الشائكة اللولبية (انظر الفرع ألف أعلاه). وهذا العمل، الذي يرجح أن يكون رداً من باب المعاملة بالمثل، يوضح عواقب ومخاطر التصعيد الملموسة التي يفرضها الجانبان بعدم احترامهما للسلطة المنوطة بالقوة ومذكرتها لعام 2018.

15 - وكانت هناك عدة حالات تقدمت فيها القوتان المتواجهتان داخل المنطقة العازلة، ولا سيما على طول خط وقف إطلاق النار الشمالي. فعلى سبيل المثال، تقدمت قوات الأمن القبرصية التركية لتدخل المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة (مقبرة وينز كيب) في 4 أيار/مايو احتجاجا على زيارة قام بها أحد المدنيين إلى قبر أحد أقاربه. وفي حالات من هذا القبيل، اعترض الجانبان في بعض الأحيان على ترسيم البعثة لخطي وقف إطلاق النار. وكما أوضح مجلس الأمن مرارا، فإن القوة - التي رسمت خطوط وقف إطلاق النار في عام 1974 - هي الكيان الوحيد المختص بتأكيد أماكنها، والقواعد التي تحكم المنطقة العازلة مبينة في مذكرتها. وإذا لم يحترم الجانبان سلطة القوة في هذا الصدد، تكون سلامة المنطقة العازلة وقيمتها، بل وولاية القوة نفسها، معرضة للخطر.

16 - وأجرت القوة اتصالات مع كلا الجانبين بشأن اقتراحي، الذي رحب به مجلس الأمن، لاستكشاف إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن تكنولوجيا المراقبة وإخلاء المواقع المتاخمة للمنطقة العازلة من الأفراد. ومع أن استجابة الجانبين لم تسمح حتى الآن بإحراز تقدم ملموس، فإن البعثة ستواصل العمل بشأن هذا الاقتراح في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وفي الوقت نفسه، استمر حدوث تحسينات غير مأذون بها لقدرات المراقبة العسكرية على كلا الجانبين. وتتويجا لجلسات متوالية من التفاوض على الصعيدين العسكري والسياسي على السواء بشأن الحاجة إلى إنشاء آلية للاتصالات العسكرية المباشرة، اقترح الجانب القبرصي اليوناني شكلا ممكنا لتلك الآلية؛ إلا أن الجانب القبرصي التركي رد بأن إنشاء آلية للاتصالات المدنية المباشرة ينبغي أن يسبق الآلية العسكرية المقترحة.

17 - وعلى الرغم من إزالة العقبات الإضافية المؤقتة المفروضة على وصول البعثة إلى فاروشا (على النحو المبين في الفرع ألف)، لم يطرأ أي تحسن فيما يتعلق بالقيود العامة المفروضة على حريتها في التنقل في فاروشا وستروفيليا. وفي ستروفيليا، ظل عدد الأفراد الموجودين في موقع قوات الأمن القبرصية التركية يفوق العدد المقرر.

18 - وواصلت القوة متابعة الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراره 2618 (2022) إلى الجانبين للاتفاق على "خطة عمل من أجل إخلاء قبرص من الألغام". ولم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة

بالتقرير فيما يتعلق بتطهير المناطق الـ 29 المتبقية المشتبه في كونها مناطق خطرة في الجزيرة، ومن بينها حقول الألغام الحية الثلاثة التابعة للحرس الوطني الموجودة في الجنوب وحقل الألغام القديم التابع للقوات التركية في الشرق. وفي حين أعربت قوات الأمن القبرصية التركية عن اهتمام محتمل بالموضوع إذا تعامل الجانب الآخر بالمثل، أوضح الحرس الوطني أنه لا يرغب في مناقشة هذه المسألة. وستواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة بحث الخيارات المتعلقة بالمرحلة المقبلة من أنشطة التطهير التي ستعرض على الجانبين، مع التركيز بشكل خاص على المنطقة العازلة.

جيم - إدارة الأنشطة المدنية وحفظ النظام العام

19 - مع أن سلطة القوة على المنطقة العازلة أمرٌ يعترف به الجانبان، على الأقل من حيث المبدأ، فقد جرى تحديدها بوتيرة أكبر، وكثيراً ما شكك فيها، متى تعلق الأمر بأنشطة المدنيين داخل المنطقة العازلة. فقد زادت أعمال البناء المدنية غير المأذون بها في المنطقة العازلة بنسبة 10 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما من جانب أفراد من القبارصة اليونانيين القريبين من خط وقف إطلاق النار الجنوبي. ويدعو ذلك إلى القلق بوجه خاص، لأن هذه الإنشاءات تشكل تآكلاً دائماً للمنطقة العازلة بل وربما تؤثر على مطالبات في المستقبل عن طريق خلق وقائع على الأرض، بما في ذلك في مناطق الوضع الخاص. ونتيجة لذلك، تشكل مصدراً مشتركاً للتوتر السياسي وكثيراً ما تتسبب في أعمال انتقامية.

20 - بالإضافة إلى ذلك، ظلت أنشطة المدنيين غير المأذون بها - وخاصة أنشطة الزراعة - في المنطقة العازلة، لا سيما بالقرب من خط وقف إطلاق النار المقابل، مشكلة مستمرة تثير بانتظام التوترات على أرض الواقع، يتصاعد بعضها في نهاية المطاف إلى توترات سياسية. وكان السبب في معظم هذه الحوادث هو تحرك مزارعين من القبارصة اليونانيين بالقرب من خط وقف إطلاق النار الشمالي، وتجاوزه في بعض الأحيان، مما يثير ردّاً عدائياً من جانب القوات التركية أو القبرصية التركية، التي تنتقل بدورها مؤقتاً أحياناً إلى المنطقة العازلة.

21 - وكان التعاون بين القوة وجهازي الشرطة على كلا الجانبين فعالاً بوجه عام، وأسفر في جملة أمور عن التصدي بنجاح للمسائل العاجلة المتعلقة بالنظام العام في المنطقة العازلة، وإنجاز عمليات مرافقة الحجاج بفعالية، وتحقيق انخفاض في عدد الحوادث المتصلة بالصيد. ووضع كبير مستشاري الشرطة في القوة جدولاً لاجتماعات ثنائية منتظمة مع رئيسي جهازي الشرطة من كلا الجانبين، مما يمثل تحسناً في التعاون. وشهدت غرفة الاتصال المشتركة، التي تقوم تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية بتبادل المعلومات المتعلقة بإنفاذ القانون بين الجانبين يومياً، زيادة بنسبة 34 في المائة في عدد بنود المعلومات المتبادلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

22 - واتفق زعيما القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على إنشاء فرع محلي لغرفة الاتصال المشتركة في بلدة بايلا/بيلي التي يقيم فيها سكان من الطائفتين وتقع في المنطقة العازلة، للمساعدة في التصدي للأعمال الإجرامية المتزايدة بالبلدة. وفي 15 نيسان/أبريل، افتتح رسمياً مكتب بيلا/بيلي التابع لغرفة الاتصال المشتركة بحضور ممثلين عن الزعيمين والزعماء المحليين والممثل الخاص/نائب المستشار الخاص. ومن المتوقع أن يسمح المكتب الجديد بالتعاون بين قوتي الشرطة، تحت رعاية الأمم المتحدة، في التصدي للمشاكل المتصلة بالكازينوهات والملاهي الليلية غير القانونية وأنشطة الاتجار غير المشروعة. وفي الوقت نفسه، واصلت جامعة بايلا/بيلي العمل دون إذن من القوة، ولم يُحرز أي تقدم صوب حل مسألة مشروع

التشييد الكبير غير المأذون به المرتبط بالجامعة، على الرغم من جهود البعثة المستمرة للتواصل بشأن هذه المسألة.

23 - وفي 17 كانون الثاني/يناير، أسفر خلاف وقع بين القوة والسلطات القبرصية التركية في منطقة جتيناكيا/الخدق في المنطقة العازلة بجوار معبر ليدرا بالاس عن اشتباك بدني طفيف وأضرار بمركبات الأمم المتحدة. ولئن كان سوء الفهم ربما هو السبب الأصلي لهذه المنازعة، فإن استخدام القوة، بما في ذلك من قبل مدنيين في تلك الحالة، لدخول المنطقة العازلة أمر غير مقبول، وهي نقطة أقرت بها دون جدل السلطات القبرصية التركية. وفي 21 أيار/مايو، تم إطلاق النار على مركبة تابعة للقوة، من قبل أشخاص يرجح أن يكونوا متجرين غير شرعيين، أثناء قيامها بدورية في المنطقة العازلة، في منطقة جيري/بيري. وفر الجناة باتجاه الجنوب في مركبة، وبدأت السلطات المحلية تحقيقاً فوراً. ولحقت أضرار بمركبة الدورية التابعة للأمم المتحدة في الحادث، ولكن لم يُصب أي من حفظة السلام بأذى. وأصدرت القوة بياناً ذكرت فيه أن أي اعتداء على حفظة السلام يشكل جريمة خطيرة بموجب القانون الدولي؛ ولقي هذا البيان تأييداً من بيانات أدلى بها عدة أعضاء في مجلس الأمن. وكان التحقيق لا يزال جارياً في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

دال - العلاقات بين الطائفتين والتعاون وبناء الثقة بينهما

24 - أدى التحسن النسبي في الحالة الوبائية في الجزيرة على مدى الفترة المشمولة بالتقرير إلى إرخاء تدابير الوقاية من كوفيد-19 تدريجياً على كلا الجانبين، تبعه تخفيف مواز للتدابير عند المعابر. وفي 3 آذار/مارس، وافقت اللجنة التقنية المعنية بالصحة على وقف العمل بجميع متطلبات الاختبار للحاصلين على التطعيم الكامل الراغبين في العبور في أي من الاتجاهين، مما ساعد بشكل كبير على تسهيل عمليات العبور. وكان الدور المستمر الذي اضطلعت به اللجنة التقنية في تنسيق الإجراءات وتبادل البيانات والحد بالتالي من التوترات السياسية حاسماً في أهميته وجديراً بالثناء.

25 - وفيما يتعلق بمسألة المعابر، وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مظاهرات قامت بها الطائفتان وأخرى قامت بها طائفة واحدة، تطالب بفتح معابر جديدة، ولا سيما للمركبات في شرق نيقوسيا. وشهدت القوة زيادة في تواتر الطوابير الطويلة عند معبر أجبيوس دوميتيوس/ميتاهان في نيقوسيا، وهو المعبر الأكثر استخداماً في الجزيرة، بسبب مسائل تتعلق بعدد الموظفين ومسائل أخرى على الجانب القبرصي اليوناني، في مواجهة الطلب المتزايد. وحث الممثل الخاص/نائب المستشار الخاص على اتخاذ تدابير لتسريع عمليات العبور هذه، كوسيلة لتعزيز الروابط بين الطائفتين، وتم الاتفاق على الخطوات اللازمة. ونتيجة لذلك، حدث تحسن طفيف في نيسان/أبريل، وقطعت وعود بإدخال مزيد من التحسينات. وتشير آخر الإحصاءات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد حالات عبور القبارصة في عام 2021، من 780 087 إلى 1 208 993، على نحو دل على العودة التدريجية إلى الحياة اليومية الطبيعية بعد السنة الأولى من الجائحة. إلا أن هذا الرقم يظل أقل بكثير من رقم ما قبل الجائحة (3 694 958 في عام 2019). وحدثت زيادة كبيرة أيضاً في عدد مواطني الاتحاد الأوروبي من غير القبارصة ومواطني بلدان ثالثة الذين عبروا الخط، من 106 624 إلى 371 910.

26 - وتضررت أيضاً تجارة السلع عبر الخط الأخضر من الجائحة والتعليق المؤقت لبعض المعابر في عام 2020. وبحسب الاتحاد الأوروبي، حدثت زيادة كبيرة في حجم التجارة في عام 2021. فقد قُدرت القيمة

الرسمية الإجمالية لتجارة السلع عبر الخط الأخضر في عام 2021 بمبلغ 151 022 يورو مقارنة بمبلغ 4 693 898 يورو المسجل في عام 2020، بما يمثل زيادة بنسبة 31 في المائة.

27 - وعلى غرار الحال بالنسبة لمسألة المعابر، فمثلما هو مبين أعلاه، أعلنت جمهورية قبرص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتشجيع من القوة على الحد من العقبات من جانبها التي تعوق التجارة عبر الخط الأخضر، أنها ستبدأ في تنفيذ لائحة الخط الأخضر القائمة منذ فترة طويلة بشأن قائمة جزئية من المواد الغذائية المصنعة غير الحيوانية. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ظل ذلك القرار قيد التنفيذ.

28 - ونتيجة لاستمرار جائحة كوفيد، استمر الاعتماد على المنصات الشبكية للحفاظ على الروابط بين المستفيدين الحاليين من الأنشطة المشتركة بين الطائفتين، وهو ما أتاح أيضاً لسكان المناطق النائية المشاركة في المناسبات التي كان سيتعذر عليهم المشاركة فيها حضورياً. واعتباراً من نيسان/أبريل، سمحت التحسينات في الحالة الوبائية على جانبي الجزيرة بزيادة الاجتماعات الحضورية. وقد عقدت معظم هذه الاجتماعات في المنطقة العازلة أو بالقرب منها، ليترك بذلك القبارصة المقيمون بعيداً عن العاصمة غير قادرين على الاستفادة من تلك اللقاءات التحوارية. وظلت الأنشطة المشتركة بين الطائفتين تواجه تحديات وعقبات ترتبط بوضع الشمال والشواغل المتصلة بمسألة "الاعتراف"، وهي تحديات أصبحت أكثر حدة مع دعوة القيادة القبرصية التركية إلى المساواة في السيادة. ومع ذلك، فإن بعض المواضيع الهامة ذات الاهتمام المشترك اجتذبت القبارصة من كلتا الطائفتين معاً، للاحتجاج مثلاً على العنف الجنساني أو التهديد النووي، أو لطلب إنشاء معابر جديدة، أو استئناف عملية السلام، أو مناقشة فرص العمل التجاري بين الطائفتين.

29 - وظلت الاجتماعات المنتظمة المعقودة بين الممثل الخاص/نائب المستشار الخاص وممثلي زعميي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك مثمرة، حيث دعمت عمل اللجان التقنية وعالجت عدداً من المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك. وأتاح تفاهم جرى التوصل إليه في كانون الثاني/يناير لعزل عمل اللجان التقنية عن المأزق السياسي العام، من خلال استخدام تعبيرات محايدة، تصديق الزعيمين على عدد من الاتفاقات الثنائية الجديدة، من بينها فتح فرع لغرفة الاتصال المشتركة في بايلا/بيلي للتصدي للأعمال الإجرامية في هذه القرية الواقعة في المنطقة العازلة وتضم سكاناً من الطائفتين، على نحو ما أوصت به اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية؛ وخطة العمل المعنونة "خطة عمل بشأن سبل ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عملية التسوية/عملية تسوية يجري التوصل إليها في نهاية المطاف"، على نحو ما أوصت به اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين؛ والمبادرات المختلفة الرامية إلى دعم البيئة. وظلت اللجنة التقنية المعنية بالمعابر بدون رئيس مشارك من القبارصة اليونانيين في معظم الفترة المشمولة بالتقرير ومن ثم لم تكن عاملة. ومن مجموع اللجان التقنية الـ 12، اجتمعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير 8 لجان بانتظام، ولجنتان مرة واحدة أو مرتين فقط، ولم تجتمع لجنتان على الإطلاق. ويرد المزيد من المعلومات عن اللجان التقنية وأنشطتها في التقرير عن بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص (S/2022/534).

30 - وظل موضوع إصلاح التعليم للتصدي لمشكلة الخطاب المتعصب والمثير للشقاق، المنتشر في المدارس، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن، استناداً إلى توصيات اللجنة التقنية المعنية بالتعليم لعام 2017، دون معالجة، ولا سيما في الجنوب، على الرغم من العمل الذي قام به في هذا الصدد الممثل الخاص/نائب المستشار الخاص. وهذه المسألة، وصفتها الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وكذلك

الكثير من القبارصة، بأنها شرط لا غنى عنه لا لجهود المصالحة فحشُب ولكن أيضاً لمنع نشوب النزاعات. وبشكل أعم، يظل الخطاب العام غير المفيد من كلا الجانبين يقوض الجهود الرامية إلى بناء الثقة.

31 - وواصل ممثلو الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية الاجتماع حضورياً تحت رعاية سفارة سلوفاكيا، وواصل الزعماء الدينيون لقبرص التزامهم ببناء السلام والمصالحة في إطار المسار الديني لعملية السلام في قبرص، تحت رعاية سفارة السويد. ويرد مزيد من التفاصيل في التقرير عن بعثتي للمساعي الحميدة (S/2022/534).

هاء - تيسير الوصول والمهام الإنسانية

32 - كان للتخفيف التدريجي للتدابير المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في المعابر أيضاً تأثيراً إيجابياً على العبور لأغراض إنسانية من جانب القبارصة المحتاجين إلى الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية أو الالتقاء بأقاربهم على الجانب الآخر. ونتيجة لذلك، تواصل انخفاض عدد الطلبات المتصلة بكوفيد-19 الموجهة إلى القوة لتيسير العبور لأغراض الإنسانية.

33 - وواصلت القوة دعمها المستمر للطائفتين القبرصية اليونانية والمارونية اللتين تعيشان في الشمال، ولبعض القبارصة الأتراك المقيمين في الجنوب. وعالجت القوة قضايا رفاه الأقليات عن طريق تيسير استمرار الحصول على الخدمات التي تقدمها السلطات التي تخضع لها تلك الأقليات. وشمل ذلك تسليم اللقاحات إلى القبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الشمال، وتيسير حصول القبارصة الأتراك في الجنوب المستحقين على إعانات مالية، فضلاً عن نقل المواد التعليمية، ولا سيما في شبه جزيرة كارباس. وظلت التوترات السياسية بشأن تعيين مدرسين من القبارصة اليونانيين في شبه جزيرة كارباس واختيار الكتب المدرسية تمثل مشكلة بين الجانبين.

34 - وقامت البعثة، وفقاً للممارسة المتبعة، بتيسير رحلات الحج والخدمات الدينية عبر الخط الأخضر؛ وفي هذا المجال أيضاً، تداخلت الاعتبارات السياسية. ففي أعقاب تمرين رماية عسكري للحرس الوطني أجري في أوائل فبراير/شباط شارك فيه قساوسة من الطائفة الأرثوذكسية يحملون أسلحة، لم يُسمح لمعظم القساوسة الذين شاركوا في التمرين بالعبور شمالاً لقيادة الشعائر الدينية. وأُعرب العديد من القبارصة من كلتا الطائفتين عن أسفهم لمشاركة رموز دينية في مثل هذه المناسبة العدائية والبارزة.

واو - اللاجئين وطالبو اللجوء

35 - في كانون الأول/ديسمبر 2021، قُدِّم إلى جمهورية قبرص 1 296 طلب لجوء، ليصل بذلك مجموع طلبات اللجوء المقدمة في عام 2021 إلى عدد غير مسبوق هو 13 235 مقارنة بعدد 7 094 المسجل في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 87 في المائة. واستمر هذا الاتجاه الصعودي في الربع الأول من عام 2022، حيث قُدِّم ما مجموعه 5 066 شخصاً طلبات لجوء بحلول نهاية آذار/مارس 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 100 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021. إضافةً إلى ذلك، وقد إلى قبرص حوالي 16 000 مواطن أوكراني في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 30 نيسان/أبريل 2022، قُدِّم منهم 9 647 طلبات للحصول على الحماية المؤقتة.

36 - وعلى الجانب القبرصي اليوناني من المعابر، استمر الحرمان من الاستفادة من إجراءات منح اللجوء، حيث كان يُمنع طالبو اللجوء الذين يقدمون أنفسهم إلى الشرطة عند المعابر لالتماس اللجوء من

الاستفادة من هذه الإجراءات ويتم صدهم ودفعهم إلى المنطقة العازلة. وساهم منح طالبي اللجوء من الاستفادة من الإجراءات النظامية، إلى جانب عمليات صد القوارب في عام 2021 التي أسفرت عن تسع حالات مؤكدة من حالات الإعادة القسرية لأشخاص يحتاجون إلى حماية دولية، في زيادة هائلة في عدد الأشخاص الذين عبروا الخط الأخضر بشكل غير نظامي من أجل الاستفادة في نهاية المطاف من إجراءات منح اللجوء، مما عرضهم لخطري الاستغلال والإيذاء من قبل المهربين والمتجربين. وفي عام 2021، عبر 11 488 من مجموع 13 235 من طالبي اللجوء، أي 87 في المائة من مجموع طالبي اللجوء، بصورة غير نظامية من الجزء الشمالي من قبرص لطلب اللجوء.

37 - وألقت السلطات في الشمال القبض على عدد قليل من المتجرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقبلت عودة المهاجرين الذين تم اعتراضهم في المنطقة العازلة وبحوزتهم وثائق تشير إلى أنهم قدموا من الشمال. ومع ذلك، أقر بأنه كان بالإمكان القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير لووقف تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر الجزء الشمالي من قبرص، لا سيما بالنظر إلى كثرة طالبي اللجوء الذين يحملون تصاريح دراسة صالحة صادرة عن السلطات القبرصية التركية.

38 - وأدت الزيادة في عدد طلبات اللجوء إلى مزيد من التدهور في الظروف المعيشية في مركز الاستقبال الأول، الذي كان يعمل بنسبة 300 في المائة من طاقته، مما أوجد بيئة خطيرة يمكن أن يتكرر فيها وقوع مشاجرات عنيفة. ونقل الأطفال غير المصحوبين، الذين بقوا في المركز في ظروف لا تستوفي المعايير المطلوبة ومع تقييد كامل لحريتهم في التنقل لعدة أشهر، إلى أماكن إقامة مؤقتة، ولكن دون استعادة حريتهم في التنقل.

زاي - الشؤون الجنسانية والمرأة والسلام والأمن

39 - أيد الزعيمان في 16 كانون الثاني/يناير خطة العمل التي وضعتها اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين المعنونة "خطة عمل بشأن سبل ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عملية التسوية/أي عملية تسوية يجري التوصل إليها في نهاية المطاف"، بناء على طلب مجلس الأمن، ودشنت الخطة رسمياً في 13 نيسان/أبريل، بدعم من القوة وبعثتي للمساعي الحميدة في قبرص. وحضر مناسبة تدشين الخطة زعيما القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، تحت رعاية الممثل الخاص/نائب المستشار الخاص. وخلال المناسبة، عرضت اللجنة التقنية خطة العمل على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من مختلف أنحاء الجزيرة وعلى عدة دول أعضاء، كخطوة أولية لتوعية الجمهور بالخطة.

40 - وواصلت القوة أيضاً تواصلها مع الجماعات النسائية في كلتا الطائفتين، بما في ذلك دعم المبادرات المتخذة في سياق اليوم الدولي للمرأة في 8 آذار/مارس. وشملت هذه المبادرات تمكين المجتمع المدني من جميع أنحاء الجزيرة من المشاركة في القضايا المتصلة بالتحيز الجنساني والقوالب النمطية، وتمكين مجموعات المجتمع المدني النسائية من مناقشة المسائل المتصلة بالسلام والأمن مع الممثل الخاص/نائب المستشار الخاص. وأطلقت القوة أيضاً حملة على وسائل التواصل الاجتماعي مع حافظات السلام من العناصر العسكري والشرطي والمدني للبعثة، وساعدت من خلال منصات على زيادة الترويج للأنشطة المتمحورة حول اليوم الدولي للمرأة لجماهيرها على جانبي الجزيرة.

41 - وعملت القوة، في إطار جهودها المتواصلة لإشراك الشباب في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بالشراكة مع المركز الثقافي البريطاني لتنفيذ مجموعة من حلقات العمل والمشاريع المصممة من قبل

الشباب، تركز على تعزيز إدماج المرأة والشباب في عملية السلام. ونظمت القوة أيضا حلقات عمل لبناء القدرات وأنشطة ذات صلة مع الشباب ومجموعات الشباب من مناطق نائية في الجزيرة.

42 - وواصلت القوة، تماشياً مع أهدافها المتمثلة في تعزيز تكافؤ الجنسين ودعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عناصرها، تركيزها على زيادة إدماج الاعتبارات الجنسانية في جميع عملياتها وعلى دعم تهيئة بيئة تكون مراعية أيضا للاحتياجات الخاصة لحافظات السلام. وعلى وجه الخصوص، عُقدت منتديات للمناقشة ودورات لبناء القدرات طوال الفترة المشمولة بالتقرير مع أفراد نظاميين، وأولي تركيز أكبر على نطاق جميع عناصر البعثة على كفاءة مراعاة المنظور الجنساني في عمليات البعثة.

رابعاً - اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص

43 - منذ أن بدأت أفرقة العلماء المشتركة بين الطائفتين التابعة للجنة المعنية بالمفقودين في قبرص عملياتها في عام 2006، قامت هذه الأفرقة، المدعومة من الأمم المتحدة والممولة من جهات مانحة والمكلفة باسترداد رفات المفقودين خلال أحداث عامي 1963 و 1964 و عام 1974 وتحديد هوياتهم وإعادة رفاتهم إلى ذويهم، باستخراج أو استلام رفات 1 183 شخصاً على كلا جانبي الجزيرة. ويظل الاتحاد الأوروبي الجهة الرئيسية المتبرعة بأموال للجنة. وتم استخراج رفات عشرة أشخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير بفضل سبعة أفرقة من العلماء القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الذين قاموا بفتح مقابر في مختلف أنحاء الجزيرة. وقد يشمل الرقم الإجمالي للعثم المستخرجة أشخاصاً غير مدرجين في القائمة الرسمية للأشخاص المفقودين ولا يُثبت إلا بعد الانتهاء من التحليل الأنثروبولوجي وتحديد هوية الأشخاص باستخدام الحمض النووي الريبي المنزوع الأكسجين، وهو ما يمثل عملية تتجزأ عادةً في غضون سنة إلى سنتين. وعندما تحدد هوية الأشخاص أصحاب الرفات ولا تكون مرتبطة بولاية اللجنة، تُطرح عندئذ من الأرقام الرسمية المتصلة باستخراج العثم. وحتى 26 نيسان/أبريل 2022، كانت اللجنة قد حددت 56 موقعا محتملا للدفن جاهزة للتقيب. وفي عام 2022، أجرت اللجنة عمليات فتح مقابر في خمس من المناطق العسكرية الـ 30 الموجودة في الجزء الشمالي من الجزيرة التي تمت الموافقة على الدخول إليها في حزيران/يونيه 2019، ولكن لم يجر استرداد أي رفات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويصل بذلك عدد هذه المناطق العسكرية التي تم التقيب فيها إلى 16 منطقة حتى الآن.

44 - وحتى اليوم، تم رسمياً تحديد هوية 1 026 شخصا من أصحاب الرفات من أصل 2 002 شخص من المفقودين، وأعيد رفاتهم إلى أسرهم لدفنهم بطريقة تحفظ كرامتهم، بما في ذلك رفات أربعة أشخاص خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

45 - وفي محاولة للحصول على معلومات إضافية عن مواقع دفن الأشخاص المفقودين، واصلت اللجنة جهودها الرامية إلى الوصول إلى معلومات من محفوظات البلدان والمنظمات التي كانت تحتفظ بوجود عسكري أو شرطي أو إنساني في قبرص في عامي 1963 و 1964 وفي عام 1974. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب القبرصي التركي التابع للجنة الاطلاع على الصور الجوية التي التقطها الجيش التركي في عام 1974، وواصل المكتب القبرصي اليوناني التابع للجنة البحث في محفوظات الحرس الوطني لجمهورية قبرص لعام 1974. وتمشيا مع الرقمنة التي أصبحت كاملة لملفوظات المكتبيين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني باللجنة، تستخدم اللجنة أيضا تطبيقا مشتركا لنظام المعلومات الجغرافية على

شبكة الإنترنت يتيح العرض البصري للمعلومات وتبادلها بين مكاتب اللجنة الثلاثة، وهو في متناول الموظفين الميدانيين والمكاتبين.

خامسا - السلوك والانضباط، والاستغلال والانتهاك الجنسيان

46 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة جهودها الناجحة الرامية إلى تشجيع الالتزام التام بسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونفذت بالتنسيق مع القسم الإقليمي للسلوك والانضباط الذي يوجد مقره في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أنشطة تتعلق بمنع سوء السلوك والإنفاذ والإجراءات التصحيحية المتعلقة بسوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، والغش، والسلوك المحظور في مكان العمل.

47 - وبالنظر إلى سياق جائحة كوفيد-19، نُظمت عبر الإنترنت معظم الدورات التدريبية المتعلقة بالسلوك والانضباط المتاحة لأفراد البعثة بجميع فئاتهم، بما في ذلك بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والغش والفساد.

48 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتلق القوة أي ادعاءات متعلقة بالاستغلال و/أو الانتهاك الجنسيين.

سادسا - الجوانب المالية والإدارية

49 - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 299/75 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2021، مبلغ 53,8 مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، بما يشمل التبرع المقدم من حكومة قبرص الذي يمثل ثلث صافي تكاليف القوة، أي ما يعادل 18,2 مليون دولار، والتبرع المقدم من حكومة اليونان والبالغ 6,5 ملايين دولار.

50 - وفي 8 حزيران/يونيه 2022، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ما قدره 19,3 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ 2 827,5 مليون دولار.

51 - وسُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وفقاً لجدول السداد الفصلي.

سابعاً - ملاحظات

52 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الجزيرة تتأثر بصورة ملموسة بجائحة كوفيد-19 وكذلك بالتداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا. وفي حين عانت كلتا الطائفتين من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهاتين الأزمتين، شهد اقتصاد الجانب القبرصي التركي، الذي كان بالفعل في وضع حرج قبل الجائحة، مزيداً من التدهور. ويساورني القلق من أنه نتيجة لذلك سيزداد اتساع الفجوة الاقتصادية بين الجانبين، وهو وضع يذكي مشاعر الاستياء وعدم الثقة بين الطائفتين، ويزيد من التباعد بين جانبي الجزيرة

ويحفز الاتجار غير المشروع عبر المنطقة العازلة في كلا الاتجاهين. والصعوبات الاقتصادية الحادة المشهودة في شمال قبرص لا تقيد أياً من طرفي النزاع، بل تزيد من صعوبة احتمالات التوصل إلى تسوية.

53 - وعلى الرغم من دعوات مجلس الأمن والأمن العام المتكررة، فإن الجهود المبذولة في قبرص لتحقيق قدر أكبر من التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين وتوسيع وتعميق أشكال التعاون الاقتصادي والثقافي وغيرها من أشكال التعاون تظل محدودة. وينبغي أن تيسر المعابر تدفق المرور، ومن شأن التنفيذ الكامل للائحة المجلس الأوروبي رقم 2004/866 (لائحة الخط الأخضر) أن يساعد بشكل كبير في زيادة حجم التجارة وينبغي متابعته بهمة متجددة. فزيادة التجارة بين جانبي الجزيرة، إلى جانب تعميق العلاقات والاتصالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها من العلاقات والاتصالات، من شأنه أن يساعد في معالجة الشواغل المتزايدة للقبارة الأتراك بشأن عزلهم وأن يعزز الثقة بين الطائفتين.

54 - ويساورني القلق أيضاً إزاء عدم وجود تفاعلات هادفة بين الطائفتين، اللتين ظلنا متباعدتين إلى حد كبير عن بعضهما البعض وظلنا تركزان بشكل رئيسي على المسائل الداخلية التي تخص كل جانب منهما. ومع مرور الوقت واحتمال تباعد الطائفتين أكثر فأكثر، فإن من الضروري دعم بناء الثقة بين الشعبين وتوطيد التعاون على نطاق أوسع بشأن المسائل التي تؤثر على الحياة اليومية للقبارة، بما في ذلك من خلال تعميق الروابط الاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها من الروابط. وأحث الزعيمين على أن يشجعا الاتصال والتعاون بين الطائفتين بشكل مباشر، وعلى تقديم دعم ملموس للمبادرات بين الشعبين، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن وكدليل على التزامهما الحقيقي بالتوصل إلى حل.

55 - ولا تزال الجهات الفاعلة المحلية والدولية، في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الوثيق بين الطائفتين، تواجه تحديات وعقبات ترتبط بوضع الشمال والشواغل المتصلة بمسألة "الاعتراف". ومع مواصلة سياسة الأمم المتحدة بشأن قبرص والامتنال لقرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، أؤكد من جديد على ضرورة ألا تشكل الشواغل المتصلة بمسألة الاعتراف في حد ذاتها عقبة أمام زيادة التعاون.

56 - ويؤدي عدم إحراز تقدم نحو استئناف المفاوضات الكاملة إلى تهيئة بيئة ملائمة لخلق حقائق جديدة على أرض الواقع وإلى إثارة أعمال أحادية استفزازية تثير التوترات. وفي هذا السياق، لا تزال القوة تواجه انتهاكات ومخالفات جسيمة لمذكرة البعثة. وألاحظ بقلق أن هذه الحالة يمكن أن تؤدي إلى اتباع استراتيجية حافة الهاوية بشكل منهجي، التي ستؤدي فقط إلى تدهور الأجواء الصعبة أصلاً بين الطرفين.

57 - وتظل حالات التعدي من الجانبين على المنطقة العازلة، التي كانت معظمها على شكل منشآت غير مأدون بها، واحدة من المصادر الرئيسية للتوترات. وإضافة إلى أن هذه الأنشطة تنشئ تحديات تشغيلية أمام القوة، فإنها تخلق أجواء أكثر عدائية على الأرض وبين الجانبين، ويمكن أن تتضمن مخاطر أمنية. إلى جانب ذلك، فإن أعمال التشييد غير المأدون بها لمنشآت للاستخدام الخاص والتجاري في المنطقة العازلة، وهي مخالفة للإجراءات المتبعة لإدارة الأنشطة المدنية، تقوض الاحترام لترسيم الأمم المتحدة لحدود المنطقة العازلة وللسلطة المنوطة بالقوة. وأحث الجانبين، مجدداً، على احترام ترسيم الأمم المتحدة لحدود المنطقة العازلة والتقيد به، وهو الترسيم الوحيد الذي يعترف به مجلس الأمن. وأذكر بأن المجلس طلب إزالة كل ما تم تشييده بدون ترخيص داخل المنطقة العازلة، وأن يمنح الجانبان الأنشطة العسكرية أو المدنية غير المأدون بها في المنطقة الواقعة بين خطي وقف إطلاق النار وعلى طولهما.

58 - ويُعتبر تعزيز الوسائل التكنولوجية للمراقبة على جانبي المنطقة العازلة، الذي تم دون التشاور مع القوة، مثالا آخر على مخالفة المذكرة الخاصة بالبعثة. وكما هو مقترح في تقريرى السابق، أود أن أحث الطرفين على العمل مع ممثلي الخاص من أجل استكشاف فكرة إخلاء خطي وقف إطلاق النار من الأفراد مقابل احتمال موافقة الأمم المتحدة على الوسائل التكنولوجية للمراقبة المستخدمة شرط عدم تركيبها داخل المنطقة العازلة وأن تكون غير قادرة على الرؤية أبعد من حدود المنطقة العازلة. وأعتقد أن هذا التدبير قد يسهم بشكل كبير في بناء الثقة وتحقيق الاستقرار في المنطقة العازلة.

59 - وبخلاف المنطقة العازلة، فإنني قد أكدت مرارا على أهمية امتناع الطرفين عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تثير التوترات وتعرض إمكانية العودة إلى المحادثات للخطر، في حين دعوتُ أيضا جميع الأطراف إلى الدخول في حوار من أجل حل خلافاتها. وفي هذا الصدد، أكرر الإعراب عن قلقي إزاء التطورات التي استجرت مؤخرا في المنطقة المسيجة من فاروشا وعدم الاستجابة لدعوة مجلس الأمن إلى العدول عن الإجراءات المتخذة منذ الإعلان عن إعادة الفتح الجزئية للبلدة المسيجة في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأذكر كذلك بقرارات المجلس المتعلقة بفاروشا، ولا سيما قراره 550 (1984) و 789 (1992)، وبأهمية الامتثال التام لتلك القرارات، مع التأكيد أن موقف الأمم المتحدة من هذه المسألة لم يتغير. وأستكر أيضا القيود المفروضة على حرية تنقل القوة في تلك المنطقة وفي أماكن أخرى مثل ستروفيليا، وأطلب مرة أخرى استعادة قدرة البعثة على تسيير دوريات وتنفيذ أنشطتها الصادر بها تكليف بصورة كاملة. وأذكر بأن الولاية التي أوكلها مجلس الأمن إلى قوة الأمم المتحدة لا تقتصر على المنطقة العازلة بل تشمل الجزيرة بأكملها.

60 - وعلى وجه الخصوص، فإنه بالنظر إلى التحديات الراهنة، أشجع الزعيمين وممثليهما على مواصلة الحوار والتفاعل مع بعضهم البعض، بما في ذلك من خلال المناقشات الأسبوعية بين ممثليهما وممثلي الخاص/نائب المستشار الخاص، بوصف تلك المناقشات واحدة من المنابر الوحيدة المتاحة لإحراز تقدم على مستوى تدابير بناء الثقة وحل المشاكل المعلقة على الأرض التي يمكن أن تؤدي إلى توترات. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يستمر الزعيمان ومن يمثلانها في تزويد اللجان التقنية بالدعم السياسي الذي تحتاجه لإجراء حوارهما البناء وتحقيق نتائج ملموسة.

61 - ولا تؤثر التفاعلات المباشرة بأي حال على وضع أي من الطرفين وهي مهمة لمعالجة القضايا في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. ولذا أحث الجانبين على تحية وجهات النظر المتصلة جانبا وعلى أن يقبلا بدلا من ذلك أن إنشاء آلية للاتصالات العسكرية المباشرة بين القوتين المتواجهتين سيكون خطوة إيجابية جدا للاستقرار وبناء الثقة في الجزيرة. وبالمثل، أرحب بتوسيع نطاق غرفة الاتصال المشتركة تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية لتشمل قرية بايلا/بيلي، وأمل أن تتلقى كل الدعم السياسي الذي تحتاجه للتصدي بفعالية للأعمال الإجرامية هناك.

62 - وقد دعا مجلس الأمن الزعيمين مرارا أيضا إلى الامتناع عن استخدام خطاب قد يعمق الشعور بانعدام الثقة بين الطائفتين، مع الإصرار على أهمية تحسين الجو العام وتهيئة الجمهور لإجراء تسوية مع تسليط الضوء في الوقت نفسه على أهمية التقهيف في مجال السلام. وللأسف، لا يزال يتعين بناء معظم أركان المصالحة المذكورة، ويؤسفني بوجه خاص عدم إحراز تقدم نحو إزالة الخطاب المتعصب والمثير للشقاق من الكتب المدرسية.

63 - وتولي قوة الأمم المتحدة الأولوية لتكافؤ الجنسين في عمليات حفظ السلام وستحافظ على جهودها الرامية إلى دعم الناشطين في مجال المساواة بين الجنسين والسلام ليأخذوا مكانهم الصحيح في مبادرة السلام في الجزيرة. وفي هذا الصدد، أرحب باعتماد خطة عمل في كانون الثاني/يناير عنوانها "خطة عمل بشأن سبل ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عملية التسوية/أي عملية تسوية يجري التوصل إليها في نهاية المطاف". وأشجع الزعيمين على مواصلة دعم عمل اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين والدور الحاسم الذي يضطلع به المجتمع المدني وعلى كفالة إقامة صلة بين الاثنين سعياً إلى إيجاد حل مستدام وعادل لمسألة قبرص يشمل الجميع.

64 - وليس ثمة شك في أن الجزيرة ما فتئت تواجه أزمة حقيقية فيما يتعلق بعدد طالبي اللجوء واللاجئين وعدد المهاجرين غير النظاميين الذين يصلون بأعداد كبيرة مقارنة بعدد السكان القبارصة. بيد أن عدم تمكين الأشخاص من الاستفادة من إجراءات منح اللجوء وفقاً للقانون الدولي لا يزال يؤدي إلى تفاقم المشكلة ويثير قلقاً بالغاً لدى الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، أدعو كلا الجانبين إلى العمل معاً وتعبئة جهودهما لمعالجة مصدر المشكلة. وأود أن أشجع على مواصلة التفاعل بانتظام بين الخبراء من الجانبين لمناقشة مسألة الهجرة غير النظامية في اجتماعات تيسرها بعثات الأمم المتحدة في الميدان ويوفر لها ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الجزيرة الخبرة التقنية.

65 - ونظراً إلى تعقيد البيئة الإقليمية وتأثيرها على قبرص، فإنني أدعو الأطراف الفاعلة ذات الصلة في المنطقة إلى ممارسة ضبط النفس، وإلى اتخاذ نهج بناء إزاء حل منازعاتها. ومن المهم أن تُظهر جميع الأطراف حسن نيتها وتبذل المزيد من الجهود لتهيئة الظروف المؤاتية للتوصل إلى تسوية سياسية.

66 - وفي ضوء استمرار إسهام القوة في إحلال السلام والاستقرار وتهيئة الظروف المؤاتية للتوصل إلى تسوية سياسية، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر، حتى 31 كانون الثاني/يناير 2023.

67 - وأود أن أشكر الشركاء، ولا سيما المفوضية الأوروبية، الذين يواصلون تقديم الدعم للعمل الذي تقوم به كلتا بعثتي الأمم المتحدة في قبرص، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، والذين يسهمون في تنفيذ التدابير الهامة لبناء الثقة. وأشكر أيضاً البلدان الـ 36 التي ساهمت في قوة الأمم المتحدة منذ عام 1964 بقوات أو بأفراد شرطة أو بهما معاً، وأشيد بأفراد حفظ السلام الـ 186 الذين جادوا بأرواحهم خدمةً للسلام في قبرص.

68 - وأعرب عن امتناني لممثلي الخاص في قبرص، رئيس القوة ونائب المستشار الخاص المعني بقبرص، كولن ستيوارت، على قيادته لوجود الأمم المتحدة في الجزيرة. وأعرب أيضاً عن تقديري لجميع العاملين في القوة، نساء ورجالاً، على التزامهم المستمر بتنفيذ ولاية البعثة وبفضية إحلال السلام في الجزيرة.

المرفق

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين وأفراد شرطة في عملية الأمم المتحدة في
قبرص (في 14 حزيران/يونيه 2022)

عدد الأفراد العسكريين	البلد
250	الأرجنتين
3	النمسا
2	البرازيل
1	كندا
6	شيلي
1	غانا
11	هنغاريا
1	الهند
2	النرويج
3	باكستان
12	باراغواي
4	الاتحاد الروسي
8	صربيا
240	سلوفاكيا
0	أوكرانيا
253	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
797	المجموع⁽¹⁾

عدد أفراد الشرطة	البلد
8	البوسنة والهرسك
1	بلغاريا
6	الصين
5	فنلندا
12	أيرلندا
4	إيطاليا
4	الأردن
1	ليتوانيا
5	الجبل الأسود
1	نيبال

عدد أفراد الشرطة	البلد
5	رومانيا
6	الاتحاد الروسي
2	صربيا
6	سلوفاكيا
1	السويد
67	المجموع^(أ)

(أ) يتألف الأفراد العسكريون من 697 رجلا و 100 امرأة. ويتألف أفراد الشرطة من 38 رجلا و 29 امرأة.

